قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية

الوضع والتوقعات

نوفمبر 2024

Strategic Gears
Management Consultancy

المحتوى

النقاط الرئيسية 03

المقدمة 06

تعريف صناعة الضيافة 09

قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية 12

تحديد القطاعات الفرعية 15

الحوكمة والبيئة التنظيمية 16

القيمة الاقتصادية لقطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية 18

مساهمات قطاع الضيافة في الاقتصاد 20

مساهمات قطاع الضيافة في التوظيف 21

مساهمات قطاع الضيافة في تعزيز فرص الاستثمار 22

قطاع الضيافة والخدمات الغذائية 23

مساهمات قطاع الضيافة والخدمات الغذائية في التوظيف 25

مساهمات قطاع الضيافة والخدمات الغذائية في تعزيز الفرص الاستثمارية 27

قطاع الفنون والترفيه 28

مساهمات قطاع الفنون والترفيه في التوظيف 29

مساهمات قطاع الفنون والترفيه في تعزيز الفرص الاستثمارية 32

التطلّع نحو المستقبل 33

١

النقاط الرئيسية

النقاط الرئيسية

يستعرض هذا التقرير أداء قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية المملكة 2030. يتناول التقرير ثلاث موضوعات رئيسية. أولاً، يعرّف التقرير القطاع استناداً إلى عدة معايير مختلفة في دول متعددة. ثانياً، يقدم نظرة عامة على قطاع الضيافة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ويسلط الضوء على القيمة الاقتصادية للقطاع في المملكة العربية السعودية. ثالثاً، يختتم التقرير بمجموعة من التوصيات تهدف إلى تعزيز مكانة قطاع الضيافة كعنصر أساسي في تحقيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي المحلّي.

على الرغم من تزايد أهمية قطاع الضيافة على المستوى العالمي، حيث نما من 4.8 تريليون دولار في عام 2023 إلى أن يتوقع أن يصل إلى 11.7 تريليون دولار بحلول عام 2029، لا يزال يفتقر إلى فهمه وقياسه بموضوعيّة. يُعد قطاع الضيافة أحد فئات قطاع الخدمات التي تقدم خدماتها للناس وتتقاطع جزئياً مع قطاع السياحة. ونظراً لعدم وجود معايير عالمية بشأن القطاعات الفرعية التي يشكّلها قطاع الضيافة، تتبع الدول إطارات تصنيفية متنوعة لمراقبة أداء القطاع.

في المملكة العربية السعودية، يشمل قطاع الضيافة خدمات الإقامة والخدمات الغذائية، وقطاع الفنون والترفيه، الذي ساهم بنسبة 1.8% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. تُعد خدمات الإقامة والخدمات الغذائية التي تشمل أنشطة المطاعم والفنادق، ذات أثراً اقتصادياً أكبر بكثير من قطاع الفنون والترفيه، حيث يشكل 84% من مساهمة قطاع الضيافة في الناتج المحلي الإجمالي ويولّد ما يقرب من 680 ألف وظيفة.

بفضل الجهود في سبيل التنويع الاقتصادي، يتفوّق معدل نمو قطاع الضيافة في دول مجلس التعاون الخليجي على المتوسط العالمي، حيث يفوق الحجم الذي سجّله قبل الجائحة. حققت المملكة العربية السعودية أكبر نسبة انتعاش بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجّل قطاع الضيافة في المملكة ارتفاعاً في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي ومعدل التوظيف بنحو 30% و 37% على التوالي. ولا يزال من المتوقع أن ينمو القطاع في النصف القادم من هذا العقد للوصول إلى أهداف رؤية المملكة 2030.

على الرغم من تقلبات تدفقات الاستثمار من عام إلى آخر، استقطب قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية استثمارات بقيمة 3.4 مليار دولار بين عامي 2016 و2022 بعد احتساب عمليات التخارج في عام 2017 وأثناء جائحة كوفيد-19. في حين تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع في عام 2019، من المرجّح أن يؤدي التعافي بعد الجائحة والتعديلات على أنظمة السياحة إلى تحسين سلوك الاستثمار والعوائد على القطاع.

شرعت المملكة العربية السعودية في استقبال السياحة غير الدينية في عام 2019، مما أدى إلى تحفيز الإمكانات التنموية التي يزخر بها قطاع الإقامة والخدمات الغذائية ليتجاوز بذلك مستهدفاته في رؤية 2030 بجذب 100 مليون سائح. باستثناء عام 2020، وبسبب كوفيد-19، سجلت مساهمات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف نمواً سنوياً مستداماً، متجاوزة مستويات عام 2019 بنسبة 24٪ و 39٪ على التوالي في عام 2022.

وتضاعف حجم قطاع الفنون والترفيه منذ بداية رؤية المملكة 2030، وأسهم في زيادة معدلات التوظيف بنسبة 45%. ومن المتوقع أن تُسهم المشاريع التي تم إطلاقها من خلال شركة مشاريع الترفيه السعودية SEVEN أكثر من 13 مليار دولار في القطاع، ومن المرجح أن تحافظ على المساهمات الإيجابية في معدلات التوظيف وتدفع بالقيمة الاقتصادية للقطاع إلى 3% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.

تعتمد الهويّة التي تعمل المملكة العربية السعودية على تطويرها جهود متكاملة تشمل السياسات والأعمال والتسويق ولكن الحفاظ على ذلك يتطلب نهجاً متكاملاً قائماً على تحقيق الهدف المنشود للقطاع يربط الضيافة بأركانها الأساسية، وهي النقل والتقنية والأمن. تُعزز أنظمة النقل الموثوقة على تعزيز ربط الطرق مما تتيح للناس التنقل بكفاءة وفاعلية إلى الوجهات السياحية، في حين تعمل الرقمنة على تسهيل تجربة الضيافة لرحلات الأعمال والسياحة على حد سواء. وباعتبار أن المملكة تُصنف من بين أكثر الدول أماناً في العالم، فهناك فرصة لتعزيز الترويج لها كوجهة آمنة وشاملة، لا سيما وأن هذا الانطباع يُعد عاملاً حاسمًا في جذب السياحة الداخلية والدولية.

2

مقدمة

مقدمة

يُعتبر قطاع الضيافة أحد عناصر قطاع الخدمات التي تُركز على تقديم الخدمات للناس، يشمل ذلك خدمات مثل الإقامة، وتقديم المأكولات والمشروبات، والأنشطة الترفيهية. من جائحة كوفيد-19 إلى الثورة الصناعية الرابعة وتغير المناخ، اضطر قطاع الضيافة دولياً إلى التكيّف مع اضطرابات متزايدة باستمرار في القطاع. ومع ذلك، أثبت القطاع مرونته وقابليته للتطور والتكيّف، حيث تشير أحدث الإحصاءات إلى أن حجم القطاع سينمو من 4.8 تريليون دولار في عام 2023 إلى 11.7 تريليون دولار بحلول عام 2029.

في منطقة مجلس التعاون الخليجي، شهد قطاع الضيافة نمواً ملحوظاً، حيث تركز الدول في خططها لتنويع الاقتصاد على السياحة كركيزة أساسية. وبفضل مبادرات متنوعة مثل تقديم التأشيرة السياحية الموحدة، واستضافة أهم الأحداث الثقافية والرياضية الكبرى، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي لاعباً رائداً في مجال السياحة والضيافة العالمية.

وقد أسهمت زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، إلى جانب التركيز على التحول الرقمي والسياحة المستدامة، في تمكين قطاع الضيافة في المنطقة من التكيّف مع بيئة عالمية متغيرة. وكنتيجة لهذه الجهود، سجّل القطاع معدل نمو سنوي مركب بلغ 2.7٪ منذ عام 2017، ليصل حجمه إلى 28.9 مليار دولار في عام 2022 مما يجعل حصة المملكة العربية السعودية تصل إلى حوالي 70٪ من السوق في المنطقة.

تتوافق الحصة الكبيرة من السوق التي تملكها المملكة العربية السعودية مع رؤية المملكة 2030. فمنذ إطلاق الرؤية، شهد قطاع الضيافة تطوراً مستمراً مع التركيز على جذب الزوار الأجانب وتعزيز تجارب السياحة المحلية.

في عام 2023، رفعت المملكة مستهدفات السياحة السنوية من 100 مليون إلى 150 مليون زائر بحلول عام 2030، بعد أن تجاوزت الهدف المنشود قبل سبع سنوات من الموعد المحدد.

وقد أسهمت الاستثمارات الحكومية الكبيرة في البنية التحتية، وتعزيز التراث الثقافي، والابتكار في قطاع الضيافة في تسريع التحول وتحقيق مستهدفات السياحة. ويُعد نظام التأشيرات السياحة الجديد أحد أهم المبادرات في زيادة الموارد التنموية في قطاعي الخدمات والإقامة.

يستعرض هذا التقرير أداء قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية المملكة 2030.

وهو مقسّم إلى ثلاث موضوعات رئيسية. أولاً، يعرّف التقرير القطاع استناداً إلى عدة معايير مختلفة في دول متعددة. ثانياً، يقدم نظرة عامة على قطاع الضيافة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ويسلط الضوء على القيمة الاقتصادية للقطاع في المملكة العربية السعودية. ثالثاً، يختتم التقرير بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى إرساء قطاع ضيافة مستدام في إطار سياسة شاملة تلتزم بأفضل الممارسات للعمل والبيئة.

03

تعريف صناعة الضيافة

تعريف صناعة الضيافة

على الرغم من الأهمية المتزايدة التي يحظى بها قطاع الضيافة عالمياً، لا يزال استيعاب وقياس معايير نجاح القطاع أمراً معقداً. ومن المفاهيم الشائعة الخاطئة هو الاعتقاد بأن الضيافة والسياحة يحملان نفس المعنى حيث تقدم بعض شركات الضيافة العديد من السلع والخدمات المرتبطة بالسياحة، لخدمة المواطنين والمقيمين وليس السياح.

لذلك، يمكن القول إن قطاع الضيافة يحمل معنى واسعاً وضيقاً عن السياحة في آن واحد. واسعاً لأنه يشمل خدمات متنوعة لغير السياح، وضيقاً لأن السياحة تتضمن شركات أخرى لا تندرج تحت الضيافة. ورغم ذلك، تلعب الضيافة دوراً مهماً في تحسين تجارب الزوار ضمن قطاع السياحة، حيث تضمن توفير الراحة وتقديم بيئة ممتعة وشاملة. إلى جانب هذه الوظيفة المباشرة، يمكن اعتبار قطاع الضيافة مدرسة فكرية تتأثر بثقافة البلد المضيف، حيث يساهم تطبيقه في ترك بصمات إيجابية على المنظومة الأوسع للخدمات وتعزيز تجربة الضيوف والزوار بشمولية.

ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق عالمي حول القطاعات الفرعية التي تشكل قطاع الضيافة، وتستخدم الدول معايير تصنيف مختلفة لتطوير القطاع.

في أوروبا، يتكوّن قطاع الضيافة من قسمين رئيسيين: الإقامة والخدمات الغذائية. يشمل ذلك الفنادق، الإقامات القصيرة، المخيمات، وأماكن إقامة مختلفة. أيضاً إلى جانب المطاعم، خدمات الطعام المتنقلة، وتقديم المشروبات وخدمات المناسبات.

بينما في المملكة المتحدة، التصنيف أكثر مرونة، حيث يشمل الإقامة والخدمات الغذائية، بالإضافة إلى إدارة الفعاليات مثل تنظيم المؤتمرات والمعارض، والأنشطة الثقافية والترفيهية مثل التسلية والترفيه.

أما في الولايات المتحدة، يُستخدم تصنيف أوسع. حيث يعتبر مكتب إحصاءات العمل قطاع الترفيه والضيافة "قطاعاً شاملاً" يتكون من قسمين: الفنون والترفيه والاستجمام، والإقامة والخدمات الغذائية. يشمل قطاع الفنون والترفيه والاستجمام ثلاثة أقسام فرعية: الفنون المسرحية، الرياضات الجماهيرية، الصناعات ذات الصلة؛ المتاحف والمواقع التاريخية؛ وصناعات الترفيه والقمار. أما قطاع الإقامة والخدمات الغذائية فيتكون فقط من قسمين: الإقامة والخدمات الغذائية.

رغم أن بعض الدول لديها تعريف واضح لقطاع الضيافة كقطاع اقتصادي مميز، إلا أن الأمر ليس كذلك في جميع الدول. ففي المملكة العربية السعودية مثلاً، لا تُعتبر "الضيافة" قطاع مستقل في الإحصاءات الرسمية، بل تُصنف كما هو الحال في الولايات المتحدة ضمن قطاعات الإقامة، الخدمات الغذائية، المشروبات، والترفيه.

4

قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية

قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية

وضعت المملكة العربية السعودية هدفاً كبيراً إلى جعلها وجهة عالمية للسياحة والضيافة الذي يعد أحد أهم ركائز تحقيق رؤية المملكة 2030 حيث تستهدف المملكة جذب 150 مليون سائح، خلق 1.6 مليون فرصة وظيفية، وزيادة مساهمة قطاع الضيافة في الاقتصاد لتصل إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

لتحقيق هذه الأهداف، استثمرت المملكة بشكل كبير في مشاريع ضخمة وقامت بمجموعة إصلاحات سياسية لتهيئة بيئة مناسبة لازدهار قطاع الضيافة.

ومن أحدث المبادرات لتعزيز صناعة الضيافة وضمان استدامتها، الاستثمار في تطوير القدرات البشرية. في سبتمبر 2023، أعلن معالي وزير السياحة الأستاذ أحمد الخطيب عن افتتاح مدرسة الرياض للسياحة والضيافة بتكلفة تتجاوز مليار دولار. ستستقبل المدرسة أول طلابها في عام 2027 في القدية، المشروع الترفيهي الضخم في مدينة الرياض. كما أوضح أحد خبراء السياحة، "الضيافة جزء من ثقافتنا، لكننا نحتاج للاستثمار في تطوير القدرات البشرية لتلبية النمو المتوقع في القطاع." وفي هذا الإطار، أطلقت المملكة برنامجاً تدريبياً بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة لرفع مهارات العاملين في مجال الضيافة لتقديم خدمات عالية الجودة.

كما أطلقت المملكة برنامج "جودة الحياة" لزيادة وتنوع الفرص الرياضية والثقافية والترفيهية. ويسعى البرنامج إلى ضخ حوالي 64 مليار دولار في قطاع الترفيه ويشمل ذلك قطاعات الرياضة، الثقافة، والتراث. كما يدعم البرنامج توسّع قطاع الأغذية والمشروبات سواءً من خلال المطاعم والمقاهي المحليّة أو العالمية، ومن المتوقع أن تصل إيرادات هذا القطاع إلى 16.3 مليار دولار بحلول 2025.

بالإضافة إلى ذلك، تخطط المملكة لإضافة 854 ألف غرفة فندقية جديدة إلى 400 ألف غرفة متاحة حالياً بحلول 2030، بمشاركة شركات عالمية مثل هيلتون، وفيرمونت، وفور سيزنز.

تطوّرت فعالية مساهمات دور برنامج "جودة الحياة" في قطاع الترفيه بعد إنشاء شركة مشاريع الترفيه السعودية (SEVEN) في عام 2017. ومن خلال دعم صندوق الاستثمارات العامة، من المقرر أن تعمل شركة مشاريع الترفيه السعودية (SEVEN) على تعزيز وتطوير قطاع الترفيه في المملكة من خلال استثمار 13.3 مليار دولار بالتعاون مع شركاء دوليين لإنشاء 150 وجهة ترفيهية بحلول عام 2030.

يذكر أن قطاع الترفيه في المملكة نجح في استقطاب شركات عالمية كبرى في القطاع مثل Six Flags و Dragon Ball المقرر افتتاحهما في مشروع القدية. كما جذبت أيضاً علامات تجارية ترفيهية إقليمية مثل VOX و Magic Planet حيث قامت كلا العلامتين في إطلاق أعمالهما في المملكة للمساهمة في تحقيق أهداف المملكة وتعزيز موقعها الريادي دولياً في قطاع الترفيه والضيافة.

رسم خريطة القطاعات الفرعية

يتكون قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية من قطاعين رئيسيين: قطاع الإقامة والخدمات الغذائية، وقطاع الفنون والترفيه. ويشمل قطاع الإقامة والخدمات الغذائية قطاعين فرعيين: خدمات الإقامة وأنشطة المأكولات والمشروبات. بينما يشمل قطاع الفنون والترفيه ثلاثة قطاعات فرعية: الأنشطة الإبداعية والفنية والترفيهية؛ والمكتبات والمتاحف والأنشطة الثقافية الأخرى؛ والأنشطة الرياضية وأنشطة الترفيه. ويمكن الإطّلاع على ملخص القطاع أدناه:

القطاع	القطاعات الفرعية
الإقامة والخدمات الغذائية	الإقامة
	أنشطة المأكولات والمشروبات
الفنون والترفيه	الأنشطة الإبداعية والفنية والترفيهية
	المكتبات والأرشيف والمتاحف والأنشطة الثقافية الأخرى
	الأنشطة الرياضية وأنشطة الترفيه

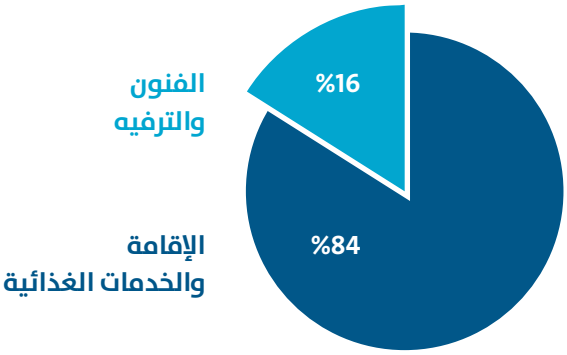

الرسم 1 : مكوّنات قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية، حسب المساهمة اعتباراً من عام 2022 (%)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية. البيانات الإحصائية، 2024.

في عام 2022، ساهم قطاع الضيافة بنسبة 1.8% في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، حيث جاء 84% من هذه المساهمة من قطاع الإقامة والخدمات الغذائية (ما يعادل 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما ساهم قطاع الفنون والترفيه بنسبة 16% (ما يعادل 0.28% من الناتج المحلي الإجمالي) (الرسم ا). وبهذا، يُعتبر قطاع الإقامة والخدمات الغذائية أكبر بكثير من قطاع الفنون والترفيه، وله تأثير اجتماعي واقتصادي مضاعف.

الحوكمة والبيئة التنظيمية

يخضع قطاع الضيافة في السعودية في المقام الأول لإدارة ثلاث جهات: وزارة السياحة، ووزارة البلديات والإسكان، والهيئة العامة للترفيه.

تتولى وزارة السياحة تنظيم مرافق الإقامة المؤقتة وترخيصها استناداً إلى نظام السياحة ولوائح مرافق الإقامة السياحية. تحدد الوزارة ثلاثة عشر نوعاً مختلفاً من مرافق الإقامة السياحية التي يمكن للمستثمرين الحصول على تراخيص لها، وتشمل الفنادق، والمنتجعات، والشقق الفندقية، ومرافق التخييم، ومرافق الإقامة المؤقتة.

قبل بدء إجراءات تقديم طلب الترخيص، يتعين على المستثمرين استيفاء عدد من المتطلبات الأساسية، منها استيفاء شرط النجمة الواحدة لأماكن الإقامة السياحية المصنفة بالنجوم، واستيفاء متطلبات الفئة الاقتصادية لأماكن الإقامة غير المصنفة بالنجوم، واستيفاء متطلبات إمكانية الوصول الشامل لجميع أنواع أماكن الإقامة. كما يتعين على المستثمرين الحصول على ترخيص ساري المفعول من وزارة البلديات والإسكان، وعلى تصريح ساري المفعول من الدفاع المدني، وموافقة وزارة البيئة والمياه والزراعة، وكذلك المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي. وبمجرد استيفاء الشروط الأساسية، يمكن للمستثمر التقدم بطلب للحصول على الترخيص عبر الإنترنت من خلال بوابة ترخيص الأنشطة السياحية التابعة لوزارة السياحة. كما يمكن إصدار التصنيف وتجديد الترخيص ونقل ملكية الترخيص من خلال بوابة الترخيص.

ساهمت التعديلات الأخيرة على نظام السياحة، التي أُجريت في مارس 2023، في تغيير الطريقة التي يمكن لمشغلي الفنادق الأجانب من خلالها دخول السوق السعودية، مما أتاح إعادة هيكلة قطاع الإقامة في المملكة وتعزيز الاستثمار المحلي. قبل التطويرات التنظيمية في قطاع السياحة، كان يتوجب على المشغلون الدوليون غالباً التعاون مع شركاء محليين من أصحاب الفنادق من خلال إتفاقيات تقديم خدمات استشارية إدارية للفنادق في السعودية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود إطار تنظيمي مرن يتيح للمستثمرين الأجانب الدخول إلى السوق السعودي بشكل مباشر. يذكر أنه الآن وبفضل التطويرات التنظيمية التي قامت بها المملكة، يمكن لأي مستثمر دولي يرغب بالعمل في قطاع الإقامة بالمملكة أن يحصل على ترخيص كامل لتشغيل الفنادق في المملكة سواءً من خلال وجود فعلي في المملكة أو خارجها من خلال البدء بالحصول أولاً على ترخيص استثمار أجنبي من وزارة الاستثمار، بالإضافة إلى سجل تجاري من وزارة التجارة.

تتولى وزارة البلديات والإسكان في المملكة مسؤولية تنظيم جميع مؤسسات الخدمات الغذائية والمشروبات على امتداد سلسلة توريد الأغذية. وقد وضعت الوزارة مجموعة من القواعد واللوائح والمتطلبات التقنية لضمان استدامة هذه المؤسسات وفقاً للمعايير المعتمدة، مع الحفاظ على سلامة الغذاء ونظافة العاملين. كما تقوم هيئة الغذاء والدواء السعودية أيضاً دوراً رئيسياً في ضمان سلامة الغذاء، حيث تقوم بتقييم جميع مؤسسات الخدمات الغذائية والمشروبات في المملكة وفقاً لمتطلبات السلامة الغذائية المعتمدة.

يخضع قطاع الترفيه في المملكة لإدارة الهيئة العامة للترفيه التي تنظم الفعاليات والمرافق الترفيهية والأنشطة المساندة داخل المملكة.

تُصدر الهيئة التراخيص اللازمة للمنتزهات الترفيهية ومراكز الترفيه، والتصاريح اللازمة لتنظيم وإقامة الفعاليات والتراخيص اللازمة لإدارة المواهب والمرافق، بالإضافة إلى شهادات الاعتماد لإدارة الحشود، وبيع وحجز التذاكر. توفّر الهيئة نظاماً إلكترونياً يمكن من خلاله تقديم الطلبات وفقًا للنماذج المعتمدة. قبل تقديم الطلبات، يجب على المتقدمين الحصول على جميع التصاريح اللازمة من الجهات المعنية لممارسة أنشطتهم. وتُصدر الهيئة التراخيص بناءً على المعلومات التي يقدمها مقدم الطلب، ويتضمّن نوع النشاط الترفيهي وتاريخ بدء التراخيص ونهايتها، بالإضافة إلى أي معلومات أخرى تعتبرها الهيئة ضرورية.

٥

القيمة الاقتصادية لصناعة الضيافة في المملكة العربية السعودية

القيمة الاقتصادية لصناعة الضيافة في المملكة العربية السعودية

على الرغم من التعافي الملحوظ في عامي 2021 و2022 بعد التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تشهد انخفاضاً جديداً في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت الكويت انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي (الرسم 2).

يُعزى هذا الانكماش إلى ضعف الاقتصاد العالمي الناجم عن الضغوط التضخمية المستمرة، تباطؤ النمو التجاري، وزيادة حالة عدم اليقين الجيوسياسي، بالإضافة إلى تشديد السياسات المالية بسبب اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني وتخفيض الإنتاج من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط .

ورغم ارتفاع أسعار الفائدة، أظهر القطاع غير النفطي في المنطقة مرونة كبيرة بفضل استمرار الطلب المحلي القوي، مما مكّن دول مجلس التعاون الخليجي من التخفيف من تأثير انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني والمضي قدماً في إستراتيجيات التنويع الاقتصادي.

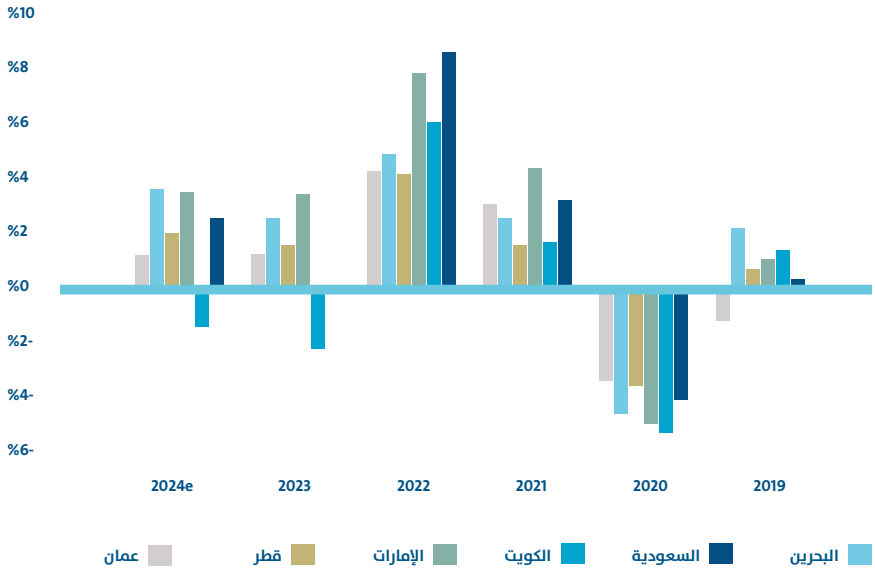

الرسم 2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في دول مجلس التعاون الخليجي (2019-2023)

المصدر: صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي نيسان/ أبريل 2024 - الهيئة العامة للإحصاء. الحسابات القومية. الإصدارات الإحصائية، 2024.

مساهمات قطاع الضيافة في الاقتصاد

في عام 2022، ارتفعت مساهمة قطاع الضيافة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 7.6%، مسجّلةً أعلى مستوى منذ عام 2019، عندما ساهمت بأكثر من 10% (الرسم 3). وهذا مؤشّر على أن القطاع يحقق تقدماً نحو مستويات ما قبل الجائحة، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة التعافي. لكن الوضع مختلف في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حيث تم تجاوز مستويات ما قبل الجائحة في القطاع في معظم البلدان منذ التراجع الأولي في عام 2020. ويعود ذلك إلى السياسات الفعّالة التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي والتي جعلت من الضيافة محوراً رئيسياً في مبادرات التنويع الاقتصادي.

الرسم 3: حصة الضيافة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2023-2015)

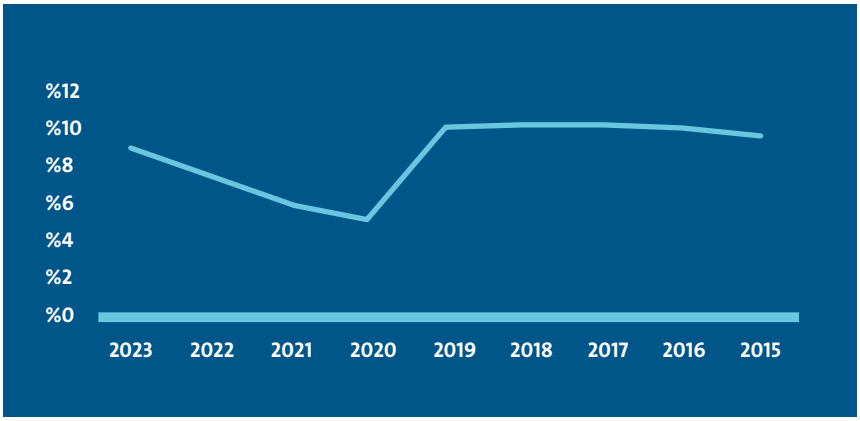

المصدر: مجلس السفر والسياحة العالمي، بحث حول التأثير الاقتصادي.

أدى التزام المملكة في تعزيز قطاع الضيافة منذ عام 2019 إلى تحقيق نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي. فقد تجاوزت مساهمات قطاع الضيافة في الناتج المحلي الإجمالي مستويات ما قبل الجائحة بنسبة 30٪، أكثر من أي دولة أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي (الرسم 4).

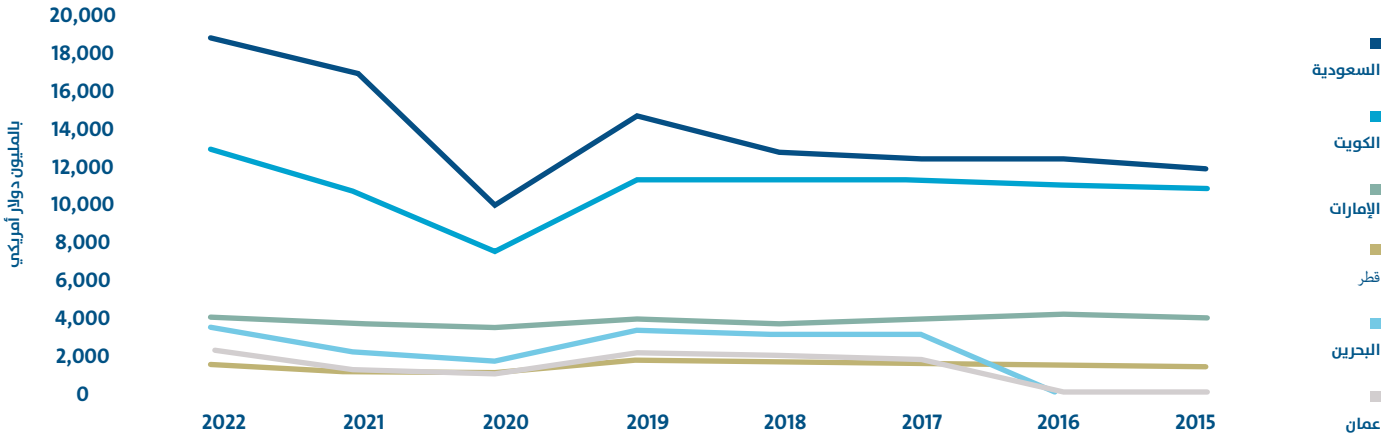

الرسم 4: مساهمة قطاع الضيافة في اجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي (بالمليون دولار أميركي)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. الحسابات القومية. الإصدارات الإحصائية، 2024. إحصاءات الإمارات العربية المتحدة. الحسابات القومية. التصنيف الصناعي الدولي الموحد.؛ هيئة التخطيط والإحصاء القطرية. الإصدارات الإحصائية. العدد 38.؛ عُمان، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. الحسابات القومية.؛ المكتب المركزي للإحصاء الكويتي. النشرات الإحصائية.؛ مجلس السفر والسياحة العالمي. التأثير الاقتصادي للسفر والسياحة، 2023. البحرين.

مساهمات قطاع الضيافة في معدلات التوظيف

ساهم قطاع الضيافة في المملكة بخلق أكثر من 700 ألف وظيفة في عام 2023، أي بنسبة 37% أكثر من عام 2019 (الرسم 5). ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام مع توسّع المملكة في قطاع الضيافة كجزء حيوي في رؤية المملكة 2030، حيث تهدف الإستراتيجية الوطنية للسياحة إلى خلق 1.6 مليون وظيفة داخل قطاع السياحة. ونظراً للتداخل بين قطاعي السياحة والضيافة، سوف ينتقل خلق فرص العمل بشكل طبيعي إلى القطاعات الفرعية داخل قطاع الضيافة، وهي الإقامة والمأكولات والمشروبات والترفيه، ودعم جهود التوطين في سوق العمل. غير أنّ قطاع الضيافة يواجه تحدياً كبيراً في توفّر القدرات والمواهب والاحتفاظ بهم. ومن المتوقع أن تُسهم المبادرات الحيوية مثل مدرسة الرياض للسياحة والضيافة في تجاوز هذه التحديات خاصةً مع ارتفاع الطلب في القطاع.

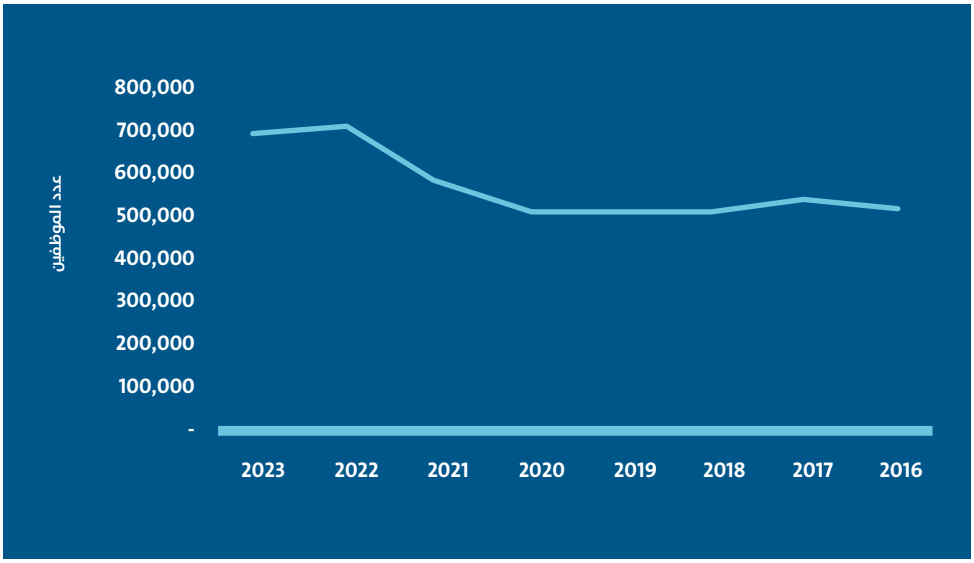

الرسم 5: معدلات التوظيف في قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية (2023-2016)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. إحصاءات الأعمال الهيكلية - أطلس الأعمال السعودي للمنشآت.

تواجه المملكة العربية السعودية تحديًا مألوفاً في الاحتفاظ بالموظفين، وهو سمة متأصلة في قطاع الضيافة. حيث تُعد الموسمية وارتفاع معدلات دوران العمالة من السمات المميزة التي تواجهها هذه الصناعة على مستوى العالم، بغض النظر عن مستويات التنمية الاقتصادية. وبينما تسعى مبادرات مثل مدرسة الرياض للسياحة والضيافة لمعالجة هذا التحدي على المدى الطويل، يُرجّح أن يتطلب القطاع تدخلاً حكوميًا إضافيًا مع تزايد الطلب على خدمات الضيافة. يتمثل أحد التدخلات الممكنة في تطبيق أدوات سياسات العمل التي توفر مرونة أكبر في عقود العمل لكل من أصحاب العمل والمواطنين السعوديين الذين يتجهون بشكل متزايد للعمل في قطاع السياحة. ويهدف هذا التدخل إلى ضمان أن تعكس بنود العقود طبيعة السوق الموسمية، إلى جانب الاعتراف بحقيقة أن معظم الملتحقين بهذه الوظائف هم في بداية مسيرتهم المهنية أو في طور استكمال دراستهم.

المساهمات الاستثمارية

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً للدخل في المملكة العربية السعودية حيث تهدف رؤية المملكة 2030 إلى زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 2.4٪ في عام 2023 إلى 5.7٪ في عام 2030. على مدى العقد الماضي، كان قطاع التصنيع مساهماً رئيسياً في الاستثمار الأجنبي المباشر، يليه النقل والبناء. بين عامي 2016 و2022، كانت قدرة قطاع الضيافة على جذب تدفقات الاستثمار باستمرار متواضعة، مع تباين مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير من عام لآخر (الرسم 6).

ومع ذلك، استقطب قطاع الضيافة حوالي 3.368 مليار دولار بين عامي 2016 و2022، بعد الأخذ بالاعتبار عمليات التخارج في عام 2017 وخلال ذروة كوفيد-19. في عام 2022، شكّل قطاع الضيافة 0.70% من الاستثمار الأجنبي المباشر (مقارنة بـ 6.37% في عام 2019) مع توقعات إيجابية للسنوات القادمة بعد اعتماد برنامج تمكين الاستثمارات في قطاع الضيافة التابع لوزارة السياحة، والذي يسعى إلى جذب 11 مليار دولار إلى القطاع، وخلق 120 ألف فرصة عمل بحلول عام 2030.

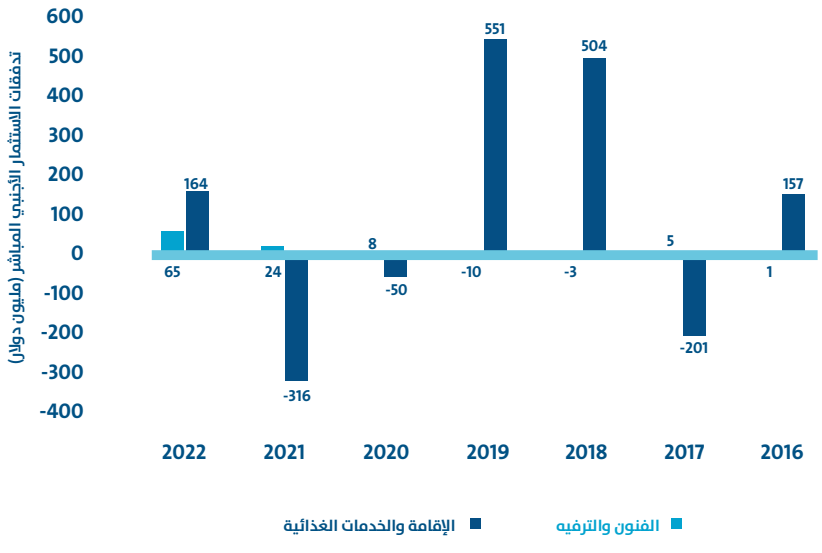

الرسم 6: مساهمة قطاع الضيافة في الاستثمار الأجنبي المباشر (2016-2022، مليون دولار أميركي)

المصدر وزارة الاستثمار، إحصاءات الاستثمارات، نشرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الربع الأول من عام 2024.

قطاع الإقامة والخدمات الغذائية

عند استعراض القطاعات الفرعية في قطاع الضيافة، يتبيّن أنّ القطاع الفرعي المتمثل بخدمة الإقامة والخدمات الغذائية يسلك اتجاهات مماثلة لقطاع الضيافة، حيث حقق انتعاشاً كبيراً بعد الجائحة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي (الرسم 7). وقد أسهمت زيادة نسبة السياحة في المنطقة، خاصةً مع فعاليات مثل كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر، ومعرض إكسبو 2020 في دبي، إلى ارتفاع النشاط الاقتصادي للقطاع. فقد جلبت فعالية كأس العالم 2022 إلى قطر 1.18 مليون سائح خلال فترة البطولة التي استمرت 28 يوماً، أي زيادة متوسطة بنسبة 365٪ للزوار الدوليين خلال فترات مماثلة في السنوات السابقة.

ومع استمرار دول مجلس التعاون الخليجي في النمو كوجهة للترفيه، ينمو الطلب على خدمات الإقامة والخدمات الغذائية أيضاً.

بحلول عام 2022، وصلت المنطقة إلى سعة غرف بلغت حوالي 855 ألف غرفة، أي 170 ألف غرفة أكثر من عام 2017، وأغلبية هذه الزيادة في العرض حصلت في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبالمثل، يواصل قطاع الخدمات الغذائية نمواً متسارعاً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشير التوقعات إلى أن قيمته ستبلغ 94.5 مليار دولار بحلول نهاية عام 2024. إن النمو السكاني، والزيادة في السياحة، والتحول الرقمي، كلها عوامل تدفع بالطلب على القطاع إلى النمو. ومن المرجح أن تؤدي هذه العوامل إلى زيادة مساهمات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

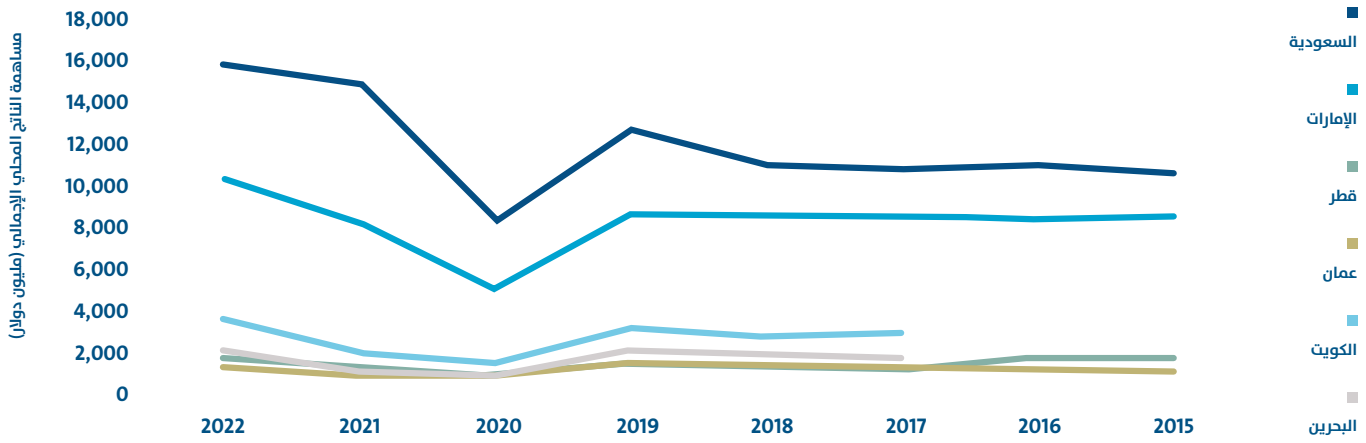

الرسم 7: مساهمة قطاع الإقامة والخدمات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (2015-2022، بالدولار الأميركي)

المصادر: الهيئة العامة للإحصاء. الحسابات القومية. الإصدارات الإحصائية، 2024. إحصاءات الإمارات العربية المتحدة. الحسابات القومية. التصنيف الصناعي الدولي الموحد؛ هيئة التخطيط والإحصاء القطرية. الإصدارات الإحصائية. العدد 38؛ عُمان، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. الحسابات القومية؛ الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت. النشرات الإحصائية ؛ مجلس السفر والسياحة العالمي. تأثير السفر والسياحة على الاقتصاد، 2023. البحرين.

شرعت المملكة العربية السعودية في فتح أبوابها لأول مرة للسياحة غير الدينية في عام 2019، وهي لحظة مناسبة لقطاع السياحة والضيافة، ويتجلى ذلك في نمو القطاع بشكل كبير بنسبة 16٪ بين عامي 2018 و 2019. تركت جائحة كوفيد-19 تداعيات كبيرة على القطاع، وعلى قطاع الضيافة بشكل عام، مما أدى إلى خفض النشاط الاقتصادي بنسبة تزيد عن 34٪. إلا أنّ القطاع قد نجح في التعافي في غضون عام واحد فقط، متجاوزاً المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 بأكثر من 17٪ في عام 2021، وسجّل ارتفاعاً أكبر بنسبة 6٪ في عام 2022.

تهدف رؤية المملكة 2030 إلى زيادة مساهمات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر، حيث تخطّط الهيئة لزيادة أماكن الإقامة عبر إضافة 854 ألف غرفة جديدة إلى الغرف الموجودة البالغ عددها 400 ألف بحلول عام 2030.

كما مكّن برنامج "جودة الحياة" من توسيع أنشطة قطاع الخدمات الغذائية من خلال زيادة العدد الإجمالي للمؤسسات التي تقدّم الخدمات الغذائية في جميع أنحاء المملكة؛ ويواصل القطاع الاستفادة من الطلب المتزايد والسياسات الداعمة للتوسع، حيث تشير التوقعات إلى نمواً بنسبة 6٪ بحلول عام 2029.

مساهمات قطاع الإقامة والخدمات الغذائية في معدلات التوظيف

استثمرت المملكة العربية السعودية بكثافة في مشاريع الترفيه والضيافة كجزء من مبادرات رؤية المملكة 2030، مما أدى إلى زيادة مساهمة قطاع الإقامة والخدمات الغذائية في معدلات التوظيف. بعد فترة من الاستقرار بين عامي 2018 و2020، عندما كان عدد العاملين في القطاع أقل من 500 ألف شخص، ارتفعت مساهمة القطاع في التوظيف تدريجياً لتصل إلى حوالي 680 ألف موظف في عام 2023 (الرسم 8)

ويعود هذا الاستقرار إلى انخفاض طفيف بنسبة 3٪ في التوظيف في قطاع الخدمات الغذائية الفرعي (الرسم 9). لكن من المتوقع أن يكون الانخفاض مؤقتاً بالنظر إلى التوقعات بشأن نمو القطاع. كما أن برنامج "جودة الحياة" يهدف إلى زيادة عدد المقاهي والمطاعم لكل ألف فرد بنسبة 20٪، ومن المرجح أن يزيد ذلك من مساهمة القطاع في معدلات التوظيف بمعدل مماثل.

من ناحية أخرى، زادت معدلات التوظيف في قطاع الإقامة الفرعي بشكل ثابت منذ عام 2020، بعد التراجع الكبير الذي واجهه القطاع ، حيث انخفضت بنحو 20٪ أثناء الجائحة (الرسم 10). من المتوقع أن تستمر الاستثمارات الضخمة في دفع نمو هذا القطاع الفرعي، بما في ذلك المشاريع الكبرى مثل نيوم والبحر الأحمر وغيرها من المشاريع في مكة المكرمة والمدينة المنورة. ومع هذه الاستثمارات، يُتوقع أن يحتاج القطاع إلى ما لا يقل عن خمسين ألف عامل إضافي بحلول عام 2030.

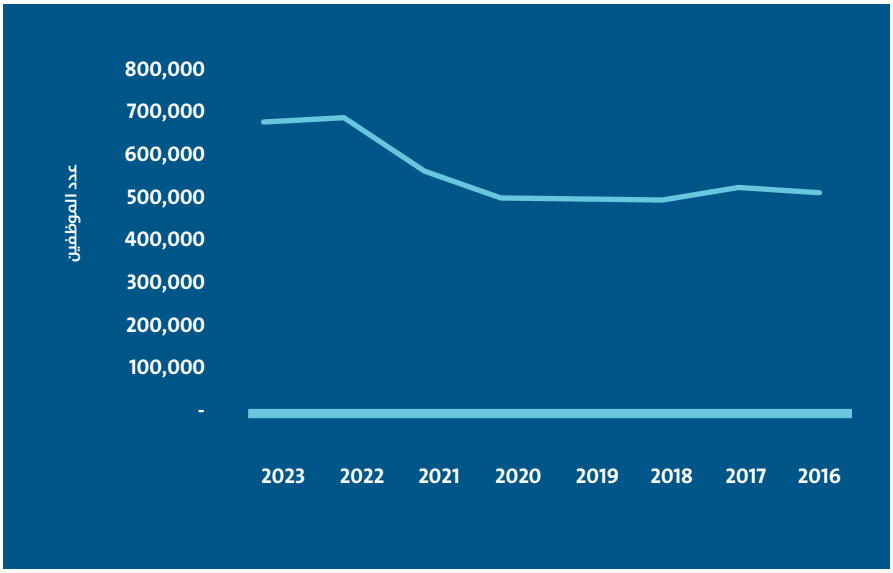

الرسم 8: العمالة في قطاع الإقامة والخدمات الغذائية في المملكة العربية السعودية (2016 - 2023)

المصادر: الهيئة العامة للإحصاء. إحصاءات الأعمال الهيكلية - أطلس أعمال المنشآت. القطاع. أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية.

الرسم 9: العمالة في قطاع الإقامة الفرعي

المصدر: أطلس أعمال منشآت السعودية.
القطاع. الإقامة

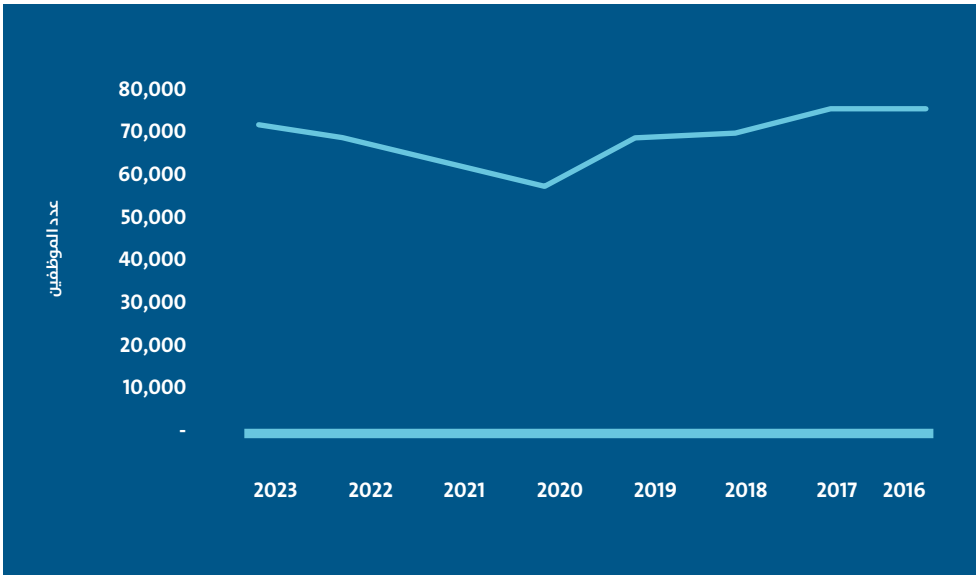

الرسم 10: معدلات التوظيف في قطاع الخدمات الغذائية الفرعي

المصدر: أطلس أعمال منشآت السعودية.
القطاع. الخدمات الغذائية

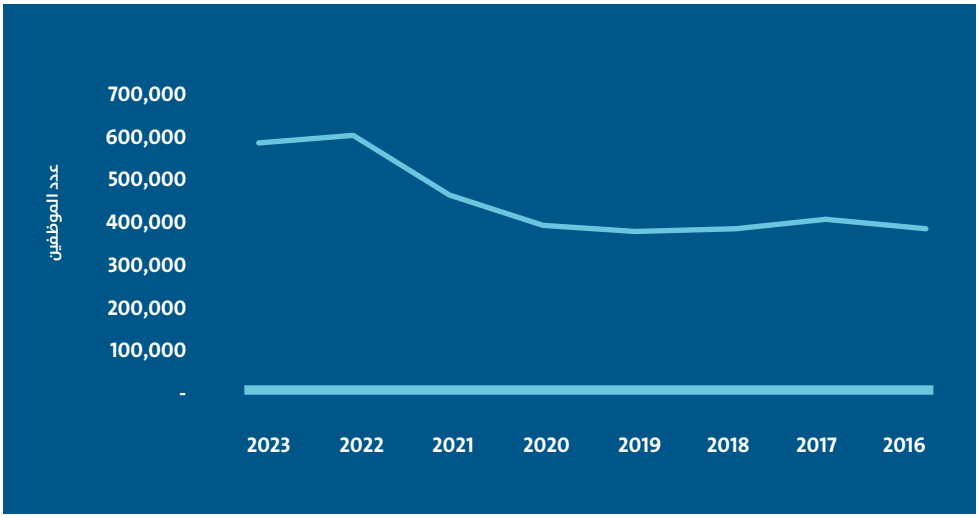

المساهمات الاستثمارية لقطاع الإقامة والخدمات الغذائية

يقود قطاع الإقامة والخدمات الغذائية معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الضيافة. في عام 2019، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث جذب أكثر من 550 مليون دولار، قبل أن ينخفض إلى قيمة سلبية صافية في عامي 2020 و 2021 (الرسم 11). يُعد التراجع الاقتصادي العالمي خلال جائحة كوفيد-19 عاملاً رئيسياً في الانخفاض الحاد في الاستثمار في القطاع.

ومع ذلك، بدأ القطاع في التعافي في عام 2022، حيث عادت التدفقات الاستثمارية الإيجابية التي بلغت حوالي 165 مليون دولار (الرسم 13).

من المتوقع أن تؤدي التعديلات على نظام السياحة، التي مكّنت الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع عبر تقديم إطار تنظيمي واضح إلى عائدات استثمارية إيجابية في القطاع على المدى الطويل.

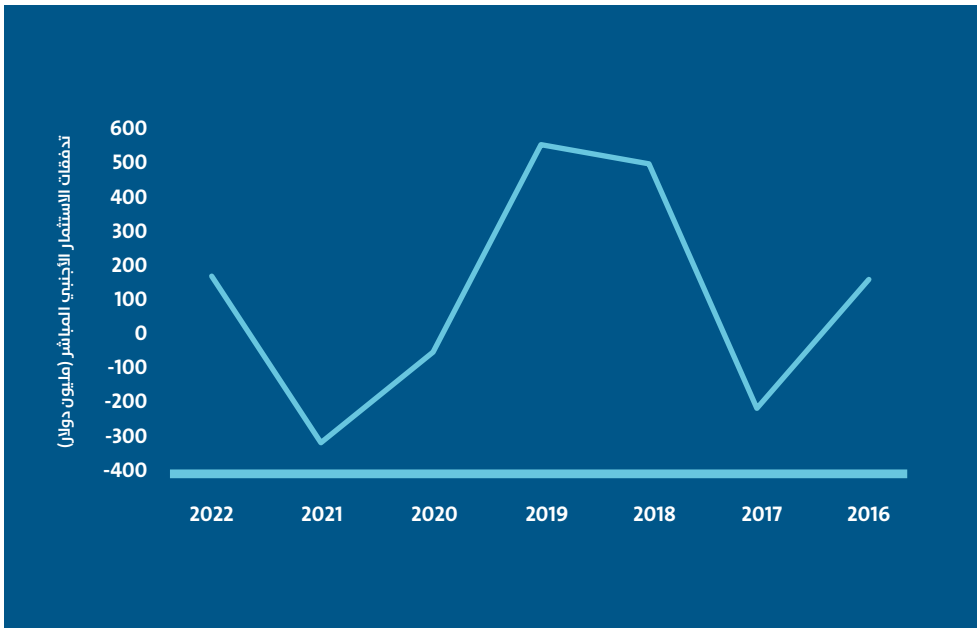

الرسم 11: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع الإقامة والخدمات الغذائية

المصدر: وزارة الاستثمار. إحصاءات الاستثمار. نشرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الربع الأول من عام 2024

قطاع الفنون والترفيه

أدركت العديد من الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي القيمة التي يضيفها قطاع الفنون والترفيه إلى مبادرات التنويع الاقتصادي. وقد أظهرت حكومات الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص مدى دعمها القوي للقطاع من خلال استثمارات إستراتيجية في المشاريع الترفيهية والثقافية على مدى السنوات الماضية. تبرز فعالية كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر، ومعرض إكسبو الدولي 2020 في دبي، وإطلاق مشروع القدية في الرياض، في التزام هذه الدول على المشاريع الضخمة لتعزيز عائدات الترفيه. تُعد دبي على وجه الخصوص، مركزاً جذاباً للترفيه مما ينعكس في المساهمات الحيوية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي على مدى سنوات عديدة (الرسم 12).

أيضاً في المملكة العربية السعودية، تُركز رؤية المملكة 2030 على قطاع الترفيه كركيزة أساسية في دعم تنويع الاقتصاد المحليّ، حيث تجاوزت مساهمات القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مساهمات القطاع في الإمارات العربية المتحدة لأول مرة في عام 2022.

في عام 2022، ساهم قطاع الترفيه في المملكة بأكثر من 3 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي، مقابل أكثر من 2.5 مليار دولار في الامارات العربية المتحدة، وذلك يُعد نتيجةً على الأهمية الكبيرة للقطاع في المملكة.

يعود الفضل في ذلك إلى دور المبادرات التكاملية بين وزارة الثقافة والهيئة العامة للترفيه في تطوير قطاع الترفيه في المملكة.

الرسم 12: مساهمة قطاع الفنون والترفيه الفرعي في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (2015-2022، بالدولار الأميركي)

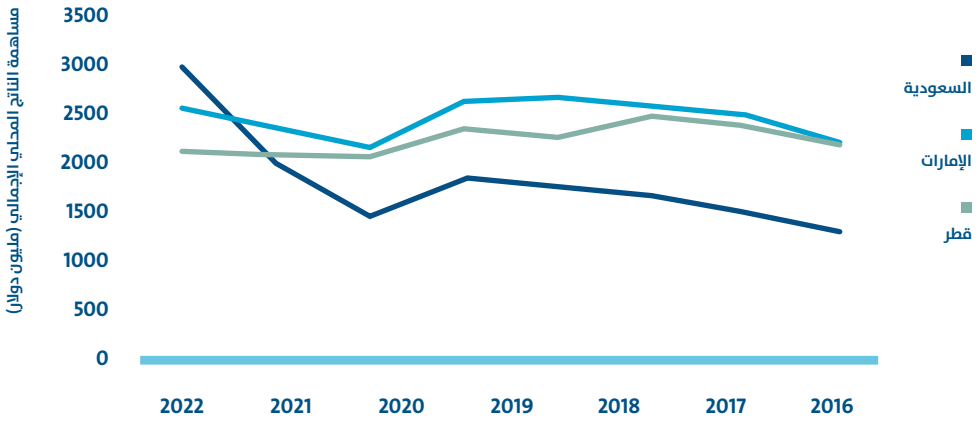

المصادر: الهيئة العامة للإحصاء. الحسابات القومية. الإصدارات الإحصائية، 2024. إحصاءات الإمارات العربية المتحدة. الحسابات القومية. التصنيف الصناعي الدولي الموحد. هيئة التخطيط والإحصاء القطرية. الإصدارات الإحصائية. العدد 38.

من المرجح أن يستمر قطاع الترفيه في المملكة في النمو حيث تسعى المملكة لزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 23 مليار دولار، أو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام 2030. وهي تسهّل ذلك من خلال الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع التي تم إطلاقها من خلال شركة مشاريع السعودية (SEVEN).

مساهمات قطاع الفنون والترفيه في معدلات التوظيف

ارتفعت معدلات التوظيف في قطاع الفنون والترفيه بشكل كبير بين عامي 2020 و 2022 (من أكثر من 19 ألفاً إلى ما يقرب من 29 ألف موظف)، واستقرت في عام 2023 (الرسم 13). ومن المتوقع أن تشهد الوظائف ارتفاعاً آخر في ظل خطط الحكومة التوسعية للقطاع، والتي تشمل خلق 100 ألف فرصة عمل بحلول عام 2030. وقد شهد قطاعان فرعيان انخفاضاً ملحوظاً في معدلات التوظيف بين عامي 2016 و 2023. ففي القطاع الفرعي الأول، انخفضت الوظائف في قطاع الأنشطة الإبداعية والفنية والترفيهية من أكثر من 2100 موظف في عام 2016 إلى ما يزيد قليلاً عن 1100 موظف في عام 2023 (الرسم 14). وبالمثل، انخفضت الوظائف في قطاع المكتبات والأرشيف والمتاحف والأنشطة الثقافية الأخرى، من حوالى 3200 موظف في عام 2016 إلى 520 موظفاً في عام 2023 (الرسم 15). لكن من المتوقع أن يكون هذا مؤقتاً فقط، خاصةً مع سعي المملكة للاستفادة من إرثها التاريخي والثقافي لبناء أنشطة حيوية للترفيه والسياحة الثقافية.

تسعى المملكة إلى تطوير متاحفها الحالية، مثل المتحف الوطني وقصر المصمك في الرياض، وافتتاح متاحف جديدة مثل متحف الذهب الأسود، والمجمع الملكي للفنون، ومتحف الفن الرقمي، ومتاحف أخرى من المتوقع إطلاقها جميعاً قبل عام 2030. كما تعمل المملكة على تمكين الدبلوماسية الثقافية والتبادل الثقافي من خلال تشجيع الفنانين واستضافة المهرجانات الثقافية والفنية العالمية حيث استضافت المملكة بينالي في عام 2021 في الدرعية، ومهرجاناً فنياً في العلا في عام 2020، وبينالي فني آخر في الدرعية في عام 2023 بالإضافة إلى الاهتمام بتقدير الفن السعودي.

زادت معدلات التوظيف في قطاع الأنشطة الرياضية والترفيهية بنسبة 90٪ منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 في عام 2016، لتصل إلى ما يزيد عن 25 ألف موظف في عام 2023.

ومن المتوقع أن تحافظ مشاريع مثل القدية ووجهات الترفيه التابعة لشركة مشاريع السعودية (SEVEN) على المساهمات الإيجابية للقطاع الفرعي في التوظيف على المدى الطويل.

الرسم 13: معدلات التوظيف في قطاع الفنون والترفيه في المملكة العربية السعودية (2023-2016)

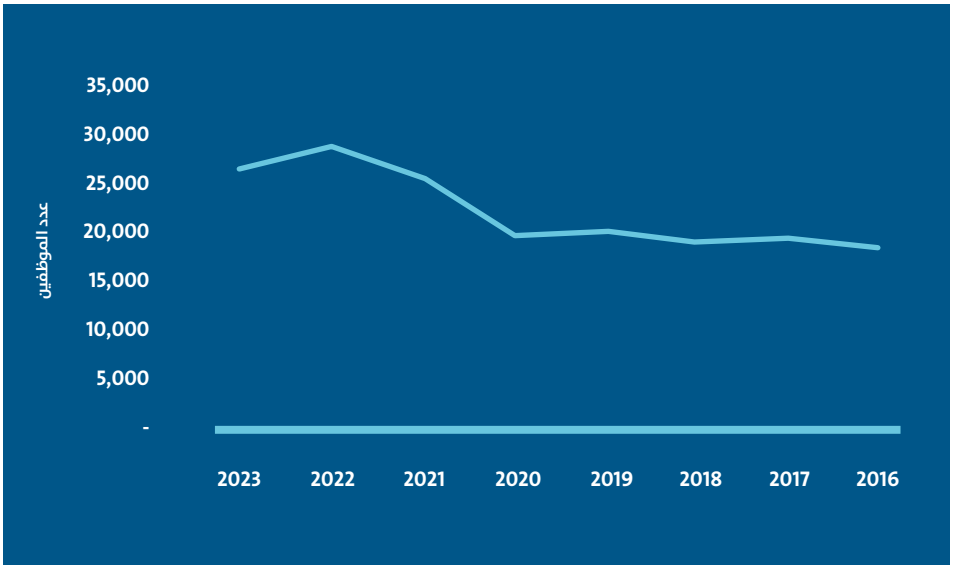

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. الحسابات القومية. الإصدارات الإحصائية، 2024.

الرسم 14: العمالة في قطاع الأنشطة الإبداعية والفنية والترفيهية (2023-2016)

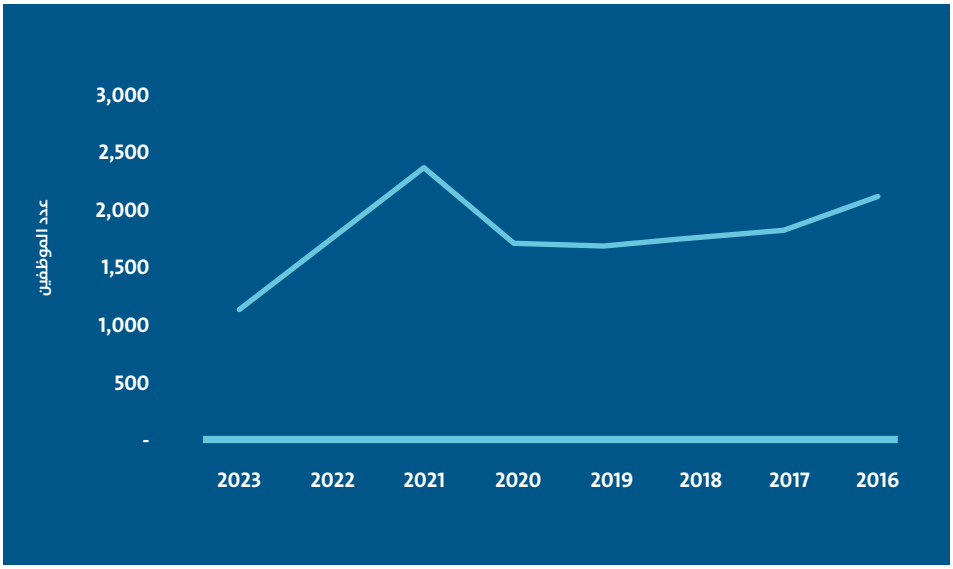

المصدر: أطلس الأعمال السعودي للمنشآت. القطاع. الإبداع والفنون والترفيه.

الرسم 15: التوظيف في قطاع المكتبات والأرشيف والمتاحف والأنشطة الثقافية الأخرى (2016-2023)

المصدر: أطلس الأعمال السعودي للمنشآت. القطاع. المكتبات والأرشيف والمتاحف والأنشطة الثقافية الأخرى.

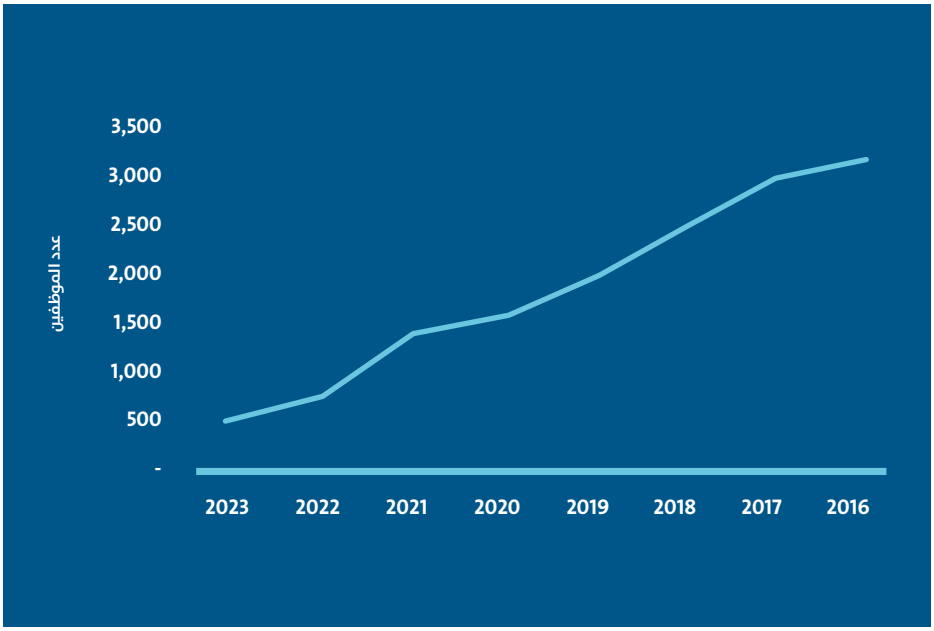

الرسم 16: التوظيف في قطاع الأنشطة الرياضية والترفيهية والترويحية (2016-2023)

المصدر: أطلس الأعمال السعودي للمنشآت. القطاع. الأنشطة الرياضية والترفيهية والترويحية.

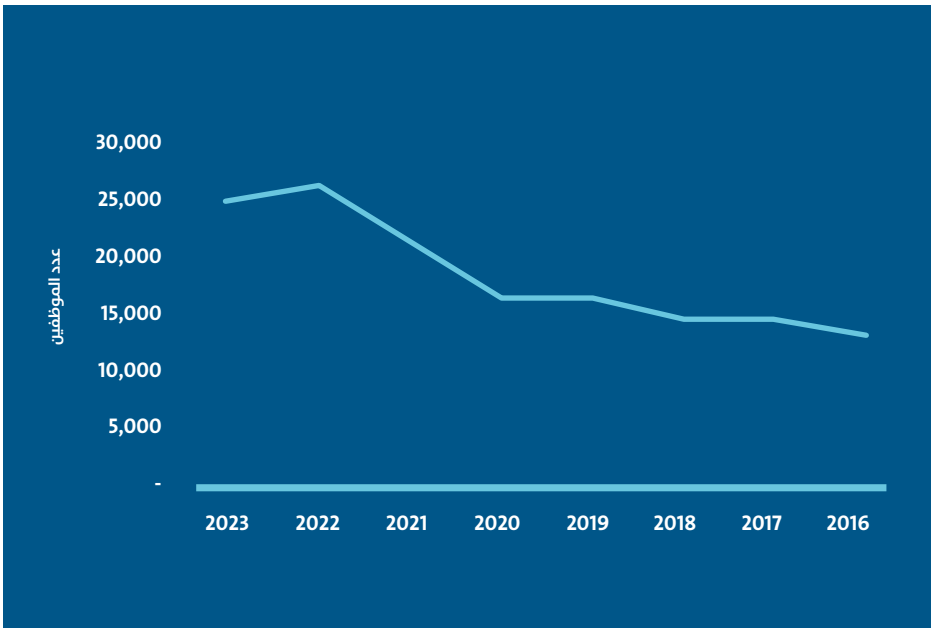

المساهمات الاستثمارية لقطاع الترفيه

حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الفنون والترفيه على تدفقات استثمارية إيجابية متزايدة منذ عام 2019، حيث ارتفع من قيمة سلبية (-10.21) مليون دولار في عام 2019، إلى 64.85 مليون دولار في عام 2022 (الرسم 17). ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو في الاستثمار مع نمو القطاع.

ومن المتوقع ضخ أكثر من 13 مليار دولار إلى القطاع من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع الضخمة، ودور السينما، والمجمعات الترفيهية من خلال شركة مشاريع الترفيه السعودية (SEVEN) التي تشمل تطوير 21 وجهة ترفيهية (مع أكثر من 150 معلم لجذب السياح) عبر 14 مدينة في المملكة.

كما أسهم نظام الترخيص الجديد في المملكة، الذي تم إطلاقه في عام 2019، من سهولة تنظيم الأنشطة الترفيهية حيث تم منح أكثر من 11 ألف تصريح منذ إطلاق النظام. مما يعكس زيادة الاستثمار في القطاع. كما أكد الرئيس التنفيذي للعمليات في الهيئة العامة للترفيه. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي ارتفاع دخل الفرد في المملكة إلى زيادة الطلب على قطاع الترفيه، مما يحفز الاستثمار.

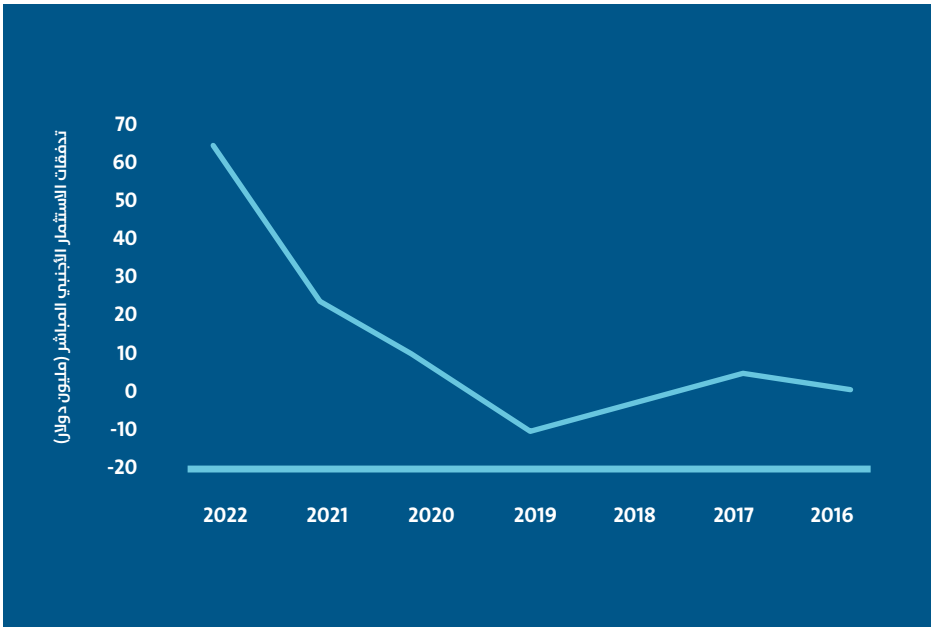

الرسم 17: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع الفنون والترفيه

المصدر: وزارة الاستثمار. إحصاءات الاستثمار. نشرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الربع الأول من عام 2024.

التطلّع نحو المستقبل

إنّ رحلة المملكة العربية السعودية نحو التنوع الاقتصادي قد حفزت تحوّلات كبيرة في مختلف قطاعات الاقتصاد المحليّ

تحديداً في قطاعي السياحة والضيافة حيث شرعت المملكة في تمكين القطاع من النمو في اتجاهين رئيسيين. أولاً، عززت خدماتها لخدمة الحجاج والمعتمرين وزادت من قدرتها على استضافة وخدمة أعداد متزايدة من الزوار من خلال مؤسسات الإقامة والمأكولات والمشروبات. ثانياً، وسّعت المملكة أنشطة الضيافة الخاصة بها من خلال استثمار أكثر من 77 مليار دولار في نظام حيوي للترفيه، يضم شركات إقليمية ومحلية تقدم أنشطة ترفيهية، من ثقافة، ورياضة، وسينما.

على الرغم من التطورات المهمّة والحيوية في قطاع السياحة والضيافة، لا يزال هناك الكثير من الفرص المتاحة التي من شأنها الإسهام في دعم مبادرات التنويع الاقتصادي المحليّ. ينبغي أن تستمر جهود المملكة في تنفيذ وتطوير المبادرات مثل التطويرات التنظيمية والشراكات والأعمال والتسويق لزيادة نمو القطاع وجذب الاستثمارات الضخمة في المنطقة. ومع تزايد التوقعات في المستقبل، وتعدد مشاريع التنويع الاقتصادي، ستسعى المملكة إلى تبني نهج قائم على المهام مما يربط قطاع الضيافة بسياسة شاملة يمكّن القطاعات الفرعية من المساهمة الفعّال خاصةً البنية التحتية للنقل وتقنية المعلومات والأمن.

تؤثر كل من هذه القطاعات الثلاثة على تجربة الضيافة الفردية من خلال قنوات النقل المتنوعة. إن فهم هذا التفاعل واستثماره يضمن العمل التكاملي بين قطاعي السياحة والضيافة للمساهمة بفعالية في دعم الاقتصاد المحلي بشكل شامل وبمعدل نمو متكامل.

من جهة أخرى، وجود نظام موثوق وفعّال في مجال النقل وربط الطرق، حيث يهتم العديد من المستثمرين المحليين والدوليين في الفرص الاستثمارية في قطاع النقل، يتيح للناس التنقل براحة وكفاءة بين الوجهات السياحية الرئيسية. كما يسهم هذا النظام في تعزيز النشاط الاقتصادي بطرق اجتماعية وصديقة للبيئة، من خلال تحسين الوصول إلى المناطق التجارية والسياحية والحد من الازدحام.

أخيراً، تُعد السلامة والأمان عاملين أساسيين يؤثران في مجال الترفيه المحلي والدولي. ومع تصنيف المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية عشرة عالمياً من حيث الأمان في عام 2023، فذلك يؤكد وجود فرصة كبيرة لخبراء الاتصال ومسوقي الوجهات في المملكة للترويج لها كوجهة آمنة وشاملة تقدم مجموعة متنوعة من التجارب الثقافية والترفيهية.

كما تعمل الرقمنة المتكاملة بين الشركات والعملاء على تبسيط تجارب السياحة والضيافة. فالشركات والعائلات سيقضون وقتاً أقل في البحث عن المعلومات والوصول إليها، مما يخفف من العوائق اللوجستية ويعزز سهولة الوصول إلى المعلومات السياحية والتسجيل في أماكن الإقامة وإيجاد الخدمات الغذائية والمشروبات المناسبة، والتفاعل مع المؤسسات الترفيهية.

WWW.STRATEGICGEARS.COM